التعليل الصرفي عند القدماء في ميزان نقد المحدثين

الكلمات المفتاحية:التعليل – ميزان – محدثين

ا.م. د. حسين إبراهيم مبارك
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
Dr.hsin971@Yahoo.com

م.د. نوفل إسماعيل صالح
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
nofal19@yahoo.com

الملخص

إنّ عُلماء العربيّة بَكّروا في التأليف في علوم اللغة على اختلاف صنوفها، خدمةً لكتاب الله الخالد، وكان الصّرفُ الذي يُعنى بدراسة بِنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تغييرات، من أعجب ما ابتكره العرب من هذه الفنون، وتوصّلوا إلى نظريات لا تخلوا من الإبداع، كانت محطّ إعجاب المحدثين، غير انّهم اختلفوا معهم في كثيرٍ من المُعالجات، وإنْ اتّفقوا معهم على البناء الهيكلي الأساسي لهذا الفن.

ويسلّط هذا البحث الضوء على رؤية المُحدثين لبعض ما توصّل إليه القدماء من حركات وإعلالٍ واشتقاق، وما يتعلّق بالميزان الصرفيّ طلبًا للاختصار، إذ إنّ الغوص فيها كلّها حِملٌ يُثقِلُ كاهل هذا العمل.

والله يهدي إلى سواء السبيل.

المقدّمة

الحمد لله على آلائه، والصلاةُ والسلامُ على سيّد أنبيائه وأوليائه، وعلى آل بيته وأصحابه، أمّا بعدُ...

فإنّ الصّرف علمٌ رافق نشأة النحو، وتربّى في كنفه، ولم ينشأ مستقلًا بنفسه، فسيبويه ـ (ت١٨٠هـ) رحمه الله يُعدُ كتابه موسوعةً نحويّة وصرفيّة، فقد خصّص القسمَ الأخير منه لدراسة الظواهر الصرفية من الميزان، والإعلال، والإدغام وغيرها.

ثمّ سار المُبرّد ـ (ت٢٨٥هـ) رحمه الله ـ على خُطى صاحبه ليُخصِّص القسم الأول من مُقتضَبه لمُعالجة المسائل الصرفيّة، وهكذا حتّى استقلّ علمًا على يديّ أبي عثمان المازنيّ (ت٢٤٩هـ)، إذ يُعدُّ كتابه (التصريف)، أوّل كتاب متخصّص في الصرف وصل إلينا شرحه ابن جنّي.

ثمّ انقسم الناس على فريقين، فريقٍ ظلّ يكتبُ في الصّرف ضمن مؤلّفاتٍ جامعة، مقتديا بكتاب سيبويه، وآخر ترسّم خُطى المازنيّ، وهكذا سار التأليف إلى يومنا هذا على هذه الشاكلة، وكانت للمحدثين نظرة تقوم على احترام ما توصّل إليه العرب الأوائل فيما يتعلّق بنظريات الصرف، إلّا أنّهم اختلفوا معهم في بعض طرق المعالجات، وكيفيّة صياغة القاعدة، ممّا حدا بالباحِثَينِ إلى أن يَضَعا آراء الفريقين في ميزان النقد والتقويم، ليبيّنا مدى إفادة المحدثين من القدماء في صياغة أرائهم من جهة، والحقائق التي توصّلوا إليها ـ وهي كثيرة ـ لذلك آثرنا أن نقتصر بإيجاز على دراسة مسائل الميزان الصرفي، وأخرى من الإعلال، وشيء من الإبدال، وأصل الاشتقاق من جهة أخرى، علّنا نصل إلى مبتغانا، والله الموفّق.

المدخل

الصّرف والتصريف لفظتان بمعنًى واحدٍ وهو التغير، فالتصريف مصدر الفعل (صرَّف)، وهو التحويل والتغيير من وجهٍ إلى آخر.(١)

ولم يخرج الاستعمال القرآني لهذه اللفظة عن معناها اللغويّ، قال تعالى: ﴿**وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾ [الجاثية: ٥]، وقوله تعالى: ﴿**أُنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُم يُصدِفُونَ**﴾ [الأحقاف: ٢٧].

والصّرفُ والتصريفُ مصطلحٌ شاع بين اللغويين في القرن الثاني الهجريّ، ويكادون يُجمعون على أنّ أوّل من تحدّث بهِ هو مُعاذُ بنُ مسلمٍ الهرّاء (ت١٨٧هـ).

وقد كان في أوّل نشأته مختلطًا بالنّحو، ضمن مؤلّفات جامعة، والذي يُفهمُ من مؤلّفات الأوائل أنّ التصريف يُقصَدُ به ما يُسمّى بالقياس اللغويّ من وجه، والعلمُ الذي تُعرفُ به أحوال أبنية الكلم من وجه آخر.(٢)

فقد أفرد سيبويه (رحمه الله) في كتابه بابًا سمّاه ((هذا باب ما بنتِ العربُ من الأسماء والصّفات والأفعال غير المُعتلّة والمُعتلّة، وما قيسَ من المُعتلّ الذي لا يتكلّمون به ولم يجئ في كلامهم إلّا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسمّيه النحويون التّصريف والفعل)).(٣)

وبناءً على عنوان هذا الباب، فالنُحاةُ ـ وبالتحديد سيبويه ـ هُم الذين أطلقوا على هذا العلم الصّرفَ أو التّصريف، ثم استقل علماً قائماً بنفسهِ على يد أبي عثمان المازني الذي وضع أوّل كتابٍ في التّصريف وصل إلينا شرحه.

أمّا معناهُ الاصطلاحي فلا يكاد يبتعد عن معناهُ اللغوي، فهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلّا بها.(٤)

ولسنا بصدد الحديث عن اختلافهم في مفهومهِ ولا أوّل من ألفّ فيه ولا الموضوعات التي تدخل في حيزهِ ولا نريد أنْ نعرّجَ على فوائدهِ فكل هذا قد اتخم بحثاً من لدن القدامى والمحدثين الذين عرّفوا الصّرف بتعريفات عدة تكاد تقترب مع رؤية القدامى له منها أنّه ((العلم الذي يُعرف به أحوال بنية اللفظة المفردة، فعلم الصّرف يُعنى بالبنية كما يُعنى علم النحو بالجمل والتراكيب)).(٥)

أو هو علم ((يبحث في الوحدات الصّرفية التي تؤدي وظائف محددة في الصيغ)).(٦)

غير أنَنا نريد في هذا البحث أن نبين أنّ اللغويين العرب توصلوا إلى إيجاد نظريةٍ صرفيةٍ محكمة فسروا بها أَهم التغيرات الصوتية الطارئة على الصيغ، وهذه النظرية تعتمد على مبادئ أهمها: الإعلال، والادغام، وامتناع التقاء الساكنين وغيرها، إلا أنهاء لا تخلو من العيوب من وجهة نظر المحدثين، لذا فإنّهم يرون أنّه لا بُدَّ من التجديد في دراسة منهج الصّرف القديم، وليس من الضروري أنْ يختلف المنهج الجديد عن القديم بكل جزئياته، فهناكَ مسائلُ لا تحتمل الاختلاف، وليس من الضروري أنْ يكون هذا المنهج الجديد أيسر من سابقه ولا بديلاً عنه فالمُراد هو بلوغ الصّواب في فهم مسائل اللغة.(٧)

ويرى المحدثون أنّ أحد أهم مصادر الخلل في النظام الصّرفي الذي وضعه السلف هو الربط بينه وبين الكتابة، فتداخل بذلك ما هو من اهتمام علم الرسم (الاملاء) فيما هو من ظواهر النطق، وخصائص التصريف.(٨)

لأنّ نظام الكتابة العربية يستغني عن جزء مهم من الأصوات المنطوقة وهي الحركات، كما أَنّهُ لم يضع رمزاً لكل صوت ينطقه اللسان العربي بل جعل للرمز الواحد أحياناً قيمتين صوتيتين: فرمز الواو (و) يدل على الواو في (وعد) وفي (يقول) مع اختلاف قيمتيهما الصوتية، والحال نفسه في الياء من (يبس، ويبيع)، ونعني بالقيمة الصوتية أنّ (الواو والياء) المديتين أطول نطقاً من الواو والياء في (وعد ويبس)، ذلك أنّ الواو في (يقول) والياء الثانية في (يبيع) عبارة عن اندماج حركتين صائتين قصيرتين، لذلك يجب الفصل بين التحليل الصوتي للكلمة وكتابته، هكذا زعم المحدثون، والحقيقة أنّ العرب لم يهملوا الحركات

مطلقًا، وإنّما التزموا بها في ضبط أفصح النصوص وهو القرآن الكريم، فضلًا عن ذلك فإنّهم لا يتوانون في تشكيل ما يشكل.(٩)

ومآخذ المحدثين على منهج القدماء في التعامل مع الصيغ والاوزان كثيرة لا تتسع لها هذه العجالةُ، إلا إننا سنعرج على بعضها بإيجاز لعلّها تكون البواكير الأولى لمن يُريد أن يتصدى إلى دراستها بشكل مستقل، والأمور التي سندرسها هي:-

المطلب الأول

الأعلال

الاعلال لُغةً:- مصدر الفعل (أعل)، والعلة المرض.(١٠)

امّا اصطلاحاً: فهو ((التغير، والعلة تغير المعلول عمّا هو عليه، وسميت هذه الحروف حروف علة؛ لكثرة تغيرها)).(١١)

والذي يبدو أنّ القدماء يجمعون على أنّ المقصود بأحرف الاعلال التي يطرأ عليها التغيير هي أحرف المد الثلاث والهمزة، امّا مفهوم المحدثين للإعلال فلا يكاد يختلفُ عن مفهوم القدماء له وهو التغير الذي يطرأ على أحرف المدّ والهمزة(١٢)، غير أنّ الفارق بينهما هو أنّ من المحدثين من يقصرُ التغيير الحاصل على الواو والياء فقط دون الهمزة والالف، قال الدكتور تمام حسان ((وموضوع الاعلال ... هو الحرف اللين الواو الياء (دون الألف) ويكون الاعلال في هذين الحرفين بإحدى طرق ثلاث: القلب والنقل والحذف)).(١٣)

ومدار النقد الذي وجههُ المحدثون إلى القدماء يتمحور حول أصوات المدّ الثلاثة (الألف والواو والياء) فأنّهم – أعني القدماء- عدّوها أحرفاً اطلقوا عليها أحرف المدّ أو أحرف العلة؛ أمّا المحدثون فقد عدّوها صوائت طويلة مهما يكن موقعها، وهذا اعتبار صوتي خالص له تأثيره في الصّرف حين تُعد مجرد حركات طويلة لا تمثل اصلاً من أصول الكلمة، وله تأثيره في النحو ايضاً حين تُعد الف الاثنين و واو الجماعة وياء المخاطبة ضمائر حركية لا يصحُ أن يقال إنّها مبنية على السكون، فالحركة لا يمكن تصور خلوها في ذاتها، وتوهم وجود فتحة قبل الألف، أو ضمة قبل الواو، أو كسرة قبل الياء من خداع الكتابة ليس إلّا، وزعموا أنّ القدماء وقعوا في هذا الوهم منذ أن استعملت الكتابة العربية رموز الضبط الإضافية على عهد الحجاج الثقفي وسار النحاة والصرفيون على هذا الوهم يضعون قواعد النحو والصرف.(١٤)

ومن نتائج تطبيق مفهوم قصر الحركة وطولها، النظرة إلى الفعل المعتل الآخِر، وهو المنتهي بحركة طويلة كما في مثل قولنا (يسعى- يدعو – يرمي) فهو في رأي النحويين القدماء يرفع بحركة مقدرة وينصب بتقديرها على الألف مع ظهورها على الواو والياء، ولكنهُ في حالة الجزم يجزم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، أو يجزم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، أو يجزم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها[١٥]، فيما يرى المحدثون أنّ عين الفعل في الأمثلة الثلاثة لا تحتمل أية حركة قبل أصوات العلة في أواخرها، بل أصوات العلة هي حركات عين الفعل، وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة ليس إلّا، كما تحذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح، فعلامة الجزم في الصحيح والمعتل هي حذف حركة قصيرة من آخرهِ.[١٦]

ويرى المحدثون أنّ سبب خلط القدماء في باب الحركات أمران: الأول: أنّهم كانوا يرون أنّ الحرف يقتضي حركتهُ، لأنّها لازمة له لزوماً مطلقاً، ولاصقة به لصوقاً تاماً فلا حرف من غير حركة، وقد ساعد على ذلك ما جرت عليه الكتابة العربية من وضع الحركات فوق الحروف.

والآخر: ما ذهبوا إليه في معاملة الألف والواو والياء المديّه من أنّها غير الحركات القصيرة، والأصواتيون .[١٧]

ويُعد المحدثون الحركات العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية لأنّهم يرون أنّ الكلمة العربية تتكون من عنصرين :

الأول: هو الثابت، والمراد به مجموعة الصوامت وهي التي تؤلف هيكل الكلمة، والآخر، هو المتغير والمراد به مجموعة الحركات، وهي التي تحدد صيغة الكلمة وتمنحها معناها.[١٨]

والذي نريد أن نخلص إليه من كل ما مرّ من فارقٍ بين القدامى والمحدثين في نظرتهم إلى أصوات المدّ أنّ القدماء عدوها أحرفاً، والمحدثين عدوها حركات طويلة والفرق بينها وبين القصيرة فرق في الكميّة، أي أنّ طريقة النطق في كلتيهما واحدة، ولكنّ زمن النطق يقصر ويطول في كل صوت، فإذا طال الزمن في الحركة القصيرة أصبحت طويلة، فالطول والقصر أمرُ نسبي متوقف على سرعة الأداء وبطئهِ، فيقل طول الصوت عند سرعة الأداء، ويزيد طولهُ عندما يثقل.[١٩]

والذي يُفهم من كلام المحدثين أنّهم نسبوا إلى علماء العربية عدم التفرقة بين الحركات القصيرة والطويلة وكلامهم يُوهم بأنّ العرب نظروا إلى الحركات وحروف المدّ نظرة منفصلة وهذا الكلام خطير وفيه تجنٍ على علماء العربية وبخس لجهود علماء نذروا أنفسهم لخدمة لغتهم اكثر من عشرة قرون خلت.

فالمتقدمون منهم تنبهوا على العلاقة الوشيجة بين الحركات وأحرف المدّ فهذا الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) يقول: ((الواو الممدودة الليّنة ضمة مشبعة، والياء الممدودة كسرة مشبعة، والألف الممدودة فتحة مشبعة)).[٢٠]

وابن جني (ت ٣٩٢هـ) يصفها بأنّها أبعاض حروف المدّ، ويشير إلى العلاقة بين الفتحة والالف والضمة والواو والكسرة والياء.[٢١]

ولا نبالغ إذا قلنا إنّ المحدثين لم يُزيدوا على ابن جني حرفاً واحداً فيما يتعلق بما ذكروه من أنّ حروف المدّ حركات طويلة تأمل عباراته وهو يقول: ((الضمة قد تجري مجرى الواو، وهي واو صغيرة، كما أنَّ الكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألفٌ صغيرة، وهذه الحروف عن هذه الحركات، تنشأ حتى لو كُنَّ مواتٍّ، نحو: رسالة، وصحيفةٍ، وعجوزٍ)).[٢٢]

ولسنا بصدد الحديث عن مفهوم الصرفيين لأحرف المدّ، فكثير من العُلماء أكّدوا العلاقة بين هذه الأحرف وأبعاضها، بدءً من سيبويه[٢٣] رحمه الله.

إنّ ما ادعاه المحدثون من أنّ العرب لم ينتبهوا على أنّ أحرفَ المدِّ حركاتٍ طويلة، له اعتبار يبين أثره في الصّرف والنحو، إذ عليه تكون الضمائر منقسمة على نوعين:

١. ضمائر الرفع المتحرّكة وهي (التاء، و(نا)، ونون النسوة).

٢. ضمائر الرفع الحركيّة وهي (الف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المُخاطبة).[٢٤]

لأنّها حركات كما يرى المحدثون، هذا من جهة النحو، أمّا من جهة الصرف فإنّ وزن الفعل (قال ـ باعَ ـ خافَ) هو (فَعَل)؛ لأنّ أصلها (قَوَلَ ـ بَيَعَ ـ خَوَفَ)، انفتحت الواو والياء، وانفتح ما قبلها، لذلك قلبتها ألفًا بحسب القاعدة الصرفيّة القديمة.[٢٥]

أمّا المحدثون فيقولون أنّ الواو والياء إذا ما وقعتا بين حركتين قصيرتين سقطَتا، كما في (قَوَلَ)، و(سَيَرَ) فإنّهما يصيران (قَالَ)، و(سَارَ)، أي بسقوط الواو والياء، والحركة الأهم التي يجب اعتبارها في سقوط الواو والياء هي الموالية لهما، لا السابقة لهما؛ لأنّ السابقة جزءٌ من مقطع مستقلٌ عمّا يليه، بينما الموالية للحرف تكون قمّة المقطع الذي يبدأ به، كما أنّ سرّ

السقوط والثبوت يكمن في تجانس الحركات، فالفتحة مجانسة للضمّة والكسرة؛ لأنّها وسطٌ بينهما.(٢٦)

ويرى القدماء أنّ الأفعال المُعتلّة (قال ـ باعَ ـ خافَ) ثلاثيّة الأصل والمنطوق، في حين يرى المحدثون أنّها ثلاثيّة الأصل، ثنائيّة المنطوق؛ لأنّها على وزن (فَالَ).(٢٧)

ويذهب القدماء إلى أنّ الفعل (غَزَا)، إذ أسندَ إلى واو الجماعة حذفت الألف، وبقيت الفتحةُ دليلًا عليها.(٢٨)

أمّا المحدثون فيقولون إنّ الذي حدث هو أنّ الفعل (غَزَا) ينتهي بفتحة طويلة، فعندما يُسندُ إليه ضمير الجماعة الحركي وهو ضمّة طويلة، تجتمع حركتان طويلتان، وهو ما تكرهه العربيّة فتختصر الحركة الطويلة الأولى لتُصبح فتحة قصيرة، ويُقاسُ على ذلك سائر أمثلة هذا الباب.(٢٩)

وإذا ما أُريدَ صوغ اسم الفاعل من (قَال ـ بَاع)، فإنّ القدماء يقولون إنّ عين الفعل تعودُ لتقع بعد ألف الصيغة (قاوِل ـ بايع)، وفي ذلك من توالي الحركات الكثيرة ما لا يسيغه الناطقُ العربيّ، لذلك عمد إلى اسقاط الواو والياء، وأحلّ صوت الهمزة محلهما.(٣٠)

أمّا المحدثون فيرَونَ ألّا قرابة بين الهمزة والواو والياء ليقع الإبدال، وإنّما هو مجرّد فاصل حنجريّ نبريّ بين الحركات المتعاقبة، فصارت (قائِل ـ بائع)(٣١)، والقول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب، وأصوات المدّ والعلّة من جانب آخر أمرٌ لا تؤيّده الحقيقة الصوتيّة، إذ إنّ المخرجين متباعدان، والهمزة مهموسة والحركات مجهورة، والهمزة انفجاريّة أي شديدة عند القدماء والحركات انطلاقيّة.(٣٢)

ويُقال مثل ذلك في (آمن) و(أومن) و(إيمان)، فالقدماء يرون أنّ أصل هذه الكلمات هو (أأْمن)، و (أُأمن)، و(إِئْمان)، ثمّ أبدلت الهمزة الثانية بحركة تجانس حركة الهمزة الأولى.(٣٣)

أمّا المحدثون فلا يرون في هذه الكلمات أيّ إبدال، وإنّما اسقط الناطق الهمزة الثانية وعوّض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها، فتحوّلت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة.(٣٤)

المطلب الثاني

الإبدال

الإبدال: لغة: هو قيامُ شيء مقام الشيء الذاهب، يقال: هذا بدلُ الشيءِ وبديلُه.(٣٥)

أمّا في الاصطلاح فهو أنْ تقيم حرفًا مقام حرفٍ إمّا للضرورة أو لصنعةٍ في الكلام[٣٦]، وإبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعضٍ من سُنن العرب في كلامها.[٣٧]

أمّا المحدثون فلم يختلف مفهوم الإبدال عندهم عمّا ذهب إليه القُدماء، إلّا أنّهم اشترطوا اشتراك الحرف المُبدل والمبدل عنه، في المخرج والصّفة.[٣٨]

واختلف القدماء في عدد حروف الإبدال، فمنهم من عدّها أحد عشرَ حرفًا[٣٩]، ومنهم من عدّها ثلاثةَ عشرَ حرفًا[٤٠]، ومنهم من عدّها خمسةَ عشرَ حرفًا[٤١]، ومنهم من عدّها أربعةَ عشرَ حرفًا[٤٢]، ومنهم من عدّها اثني عشر حرفًا.[٤٣]

وأفرد اللغويون القدامى والمحدثون مصنّفاتٍ خاصّةً بها، وبعضُهم درسه ضمن مصنّفات جامعة، وعزوا هذه الظاهرة إلى أسبابٍ، منها: التصحيف، واشتباه الإتباع بالإبدال وغيرها، وقسموه على قسمين:

الأول القياسي: وهو جعل حرف مكان حرف آخر من حروف الإبدال في الكلمة الواحدة، وفي الموضع نفسه، نحو: باع، أصلها (بَيَعَ)، وحروفه مجموعة في (هدأت موطيا)، ويسمى الابدال العرفيّ اللازم أو المطّرد.[٤٤]

والآخر الإبدال غير القياسيّ: وهو غير المطّرد، وهذا الإبدال مقصور على السّماع، ويشيعُ في بعض القبائل العربيّة دون غيرها، كالعنعنة، والفحفحة، والعجعجة، وغيرها.[٤٥]

والقسم الأول ونعني به الابدال القياسي أو العرفيّ هو محور بحثنا، وستقتصر الدراسة على الابدال الحاصل في صيغة (افتعل)؛ لأنّها محور الجدل الذي أثاره المحدثون على القدماء.

وهذا الإبدال يحدث في الأوزان الصرفيّة وأحرف اللفظ بفعل ظاهرة المماثلة الصوتية التي تدفع بالصوت المبدل إلى الاقتراب من الصوت المبدل منه في المخارج والصفات[٤٦]، ويحدث هذا الابدال اذا كانت فاء الفعل واوًا ساكنةً مضمومًا ما قبلها، وسببُ كثرة إبدالها لكونها حرفًا معتلًا، والحركة فيه تثقل، والواو مخرجها من الشّفة، ومخرج التاء من طرف اللسان وأصول الأسنان، فلمّا قارب مخرج التاء مخرج الواو، كانت التاء أجلد من الواو، وأحمل للحركة، قلبوا التاء من الواو، فقالوا في (أوتصل) (اتّصل)، وأصلها (وصل) و(وصال)[٤٧]، قال سيبويه: ((أمّا التاء فتبدل مكان الواو فاء في اتّعد واتّهم واتّلج، وتراث وتجاه، ونحو ذلك)).[٤٨]

وخلاصة القول في المسألة إنّ القدماء يرون أنّ الواو الساكنة إذا سُبقت بحرف مضموم في صيغة (افتعل) تبدل تاءً، فلمّا اجتمع التاءان أدغما كالحرف الواحد، وعلّة هذا الإبدال عندهم ـ كما تقدّم ـ أنّ الواو حرفَ جلدٌ لا يتغيّر بتغيّر الأحوال طلبًا للانسجام الصوتي.

أمّا المحدثون فلم يُخالفوا القدماء في اثبات الإبدال الحاصل في هذه الصيغة وأشباهها، غير أنّهم رفضوا تعليل القدماء لهذه الظاهرة؛ وذلك لعدم وجود علاقة صوتيّة تسوّغ هذا الإبدال بين (الواو والتاء)، فالواو صائت، والتاء صامت، ووجود اختلاف مهم وهو اعتراض الهواء أو خروجه حرًا طليقًا من دون اعتراض، فضلًا عن أنّ التاء مهموسة والواو مجهورة، وهم يشترطون وجود تقارب في الصّفة والمخرج لحصول الابدال بين الحروف، وجوهر الأمر في أوتصل (اتّصل) مردّه إلى النظام المقطعي الذي يرفض البدء بمقطع طويل في بداية الكلمة:

/ ـُـ / /ت ـَـ/ /ص ـَـ / / ل ـَـ /
(طويل) (قصير) (قصير) (قصير)

فأبدلت الضمّة تاءً وأُدغمت، فتحوّل المقطع الطويل المفتوح إلى طويلٍ مغلق، وأصبح في المرتبة الثانية في الكلمة بعد أنْ كان في أوّلها.(٤٩)

وسوّغوا هذا الإبدال الواقع في صيغة (افتعل) بقولهم: ((انّ استثقال الواو والياء في هذا الموقع، دفع الناطقَ العربيّ إلى اسقاطها وتعويض موقعها بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرّد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير)).(٥٠)

أو أنّ الواو وقعت بعد كسرة، وهو تتابع تكرهه العربيّة؛ لأنّه تتابع بين الحركة الأماميّة الضيّقة (الكسرة)، والخلفيّة الضيّقة وهي (الضمّة)، فكان لا بدّ من التخلّص منه، لذلك تصرّف الناطق بهذه الطريقة التي توحي بأنّها اسقاط الواو.(٥١)

وقد مرّ بنا أنّ المحدثين اشترطوا للإبدال الحاصل بين الصوتين وجود علاقة صوتيّة بينهما، وهو تقاربهما في المخرج والصّفة.(٥٢)

ومدار الأمر في تعليل الإبدال بين القدامى والمحدثين منحصرٌ في ثقل الواو لسبقها بالكسرة، ولمّا كانت الكسرة أقوى من الضمّة ولا تناسب الواو، أبدلت هذه الواو تاءً، وعلى هذا تنبّه سيبويه بقوله : ((... وقيلَ إنّ هذه الواو تضعف ههنا، وتبدل إذا كانت قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم، وتقع بعد الياء، فلمّا كانت هذه الأشياء تكتنفها مع الضّعف الذي ذكرتُ

لك، صارت بمنزلة الواو في أوّل الكلمة، وبعدها واو في لزوم البدل لما اجتمع فيه، فأبدلوا حرفًا أجلد منها لا يزول، وهذا كان أخفَّ عليهم)).[٥٣]

وبعد قول سيبويه الذي سقناه يمكن لنا أن نقول باطمئنان إنّ المحدثين لم يفسّروا هذه المسألة تفسيرًا علميًا أو صوتيًّا يعوّل عليه، وإنّما اكتفوا بنسبة ذلك إلى تصرّف الناطق، ولا يبتعدون في ذلك عمّا كان يلجأ إليه القدماء عند تعليل أو تحليل مثل هذه المسائل.

المطلب الثالث

الاشتقاق

ويسمّى الاشتقاق العام أو الصّرفي، وتتصرف الألفاظ عن طريقه، ويُشتقُّ بعضها من بعض، واختلف النحويون في أصل الاشتقاق، وأصلُ خلافهم يكمن في الأصالة والسبق، فمذهب البصريين أنّ المصدر أصلٌ لكونه بسيطًا دالًا على الحدث فقط، وأمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أصالة الفعل لاجتماع الحدث والزمان فيه.[٥٤]

واختلف المحدثون في أصل الاشتقاق، غير أنّ مذاهبهم لا تكاد تختلف عمّا ذهب إليه القدماء، اللهم إلّا من إضافة هنا أو تعليل هناك، فهذا الأستاذ عبد الله أمين أيّد ما ذهب إليه البصريون، ويزيد عليه أنّ العرب اشتقّت من الأسماء الأعيان إلى جانب اشتقاقها من المصدر، ويرى أنّ ليس من المعقول أنّ الفعلّ (تأرّض) الذي هو الالتصاق بالأرض وُضِعَ قبل لفظ الأرض، ثم يستدلّ على مذهبه هذا بدليل مفاده أنّ العرب اشتقوا من الأسماء الأعيان، كما اشتقوا من المصادر أنّهم عرّبوا أسماءً أعجميّة، ثمّ اشتقوا منها مصادرِ وأفعالًا ومشتقات، إذ لا يُعقل أنْ يكون العرب قد اشتقّوا كلّ ذلك من مواد الاسماء الأعجميّة قبل أن يعرفوها.[٥٥]

وذهب د. تمّام حسّان إلى أنّ المادّة اللغويّة هي أصل المشتقّات جميعًا، وبذلك تُعدّ الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتقّ منها، والفعل الماضي مشتقّ منها كذلك.[٥٦]

ويرى د. رمضان عبد التواب أنّ هذا النوع من الاشتقاق قياسيّ، إذ لا يُعقل أنْ يُسمَع عن أصحاب اللغة جميع المشتقّات في كلّ مادّةٍ من مواد اللغة.[٥٧]

فالمحدثون يتبعون طريقة المعجمين في أصل الأشياء، فهم ينظرون إلى (الكاف ـ التاء ـ والباء)، بوصفها جذرًا يُشتقّ منه كلّ الاشتقاقات الأخرى كالكاتب والمكتوب وغيرها.

وبعد ما تقدّم من مفهوم المحدثين لأصل الاشتقاق، نقول غير مبالغين إنّهم لم يأتوا بجديد؛ لأنّ النظر إلى جذر الكلمة الأصلي طريقة معجميّة عربيّة ابتكرها الخليل اَبن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) رحمه الله.

وسار عليها المعجميّون من بعده حتّى نضجت وآتت أكلها على يديّ أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) في معجمه (مقاييس اللغة)، لا بل ذهب اللغويّون العرب مذهبًا أبعد من هذا حينما توصّلوا إلى نظريّة لغويّة مفادها أنّ الجذر الواحد يدلّ دلالة جامعة بتقلباته المختلفة.

ومع كلّ هذا وذاك فلا يمكن القطع برأي ما يمكن أن يعوّل عليه في أصل الاشتقاق ويبقى لكلّ فريق منهم حجّته ودليله.

المطلب الرابع

الميزان الصرفيّ

الميزان الصرفيّ: مقياس وضعه علماء العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وهو من أحسن ما عُرِفَ من مقاييس في ضبط اللغات.(٥٨)

فالفعل (ضَرَب) على وزن (فَعَل)، عند المُحدثين والقدماء، وهو عند القدماء ثلاثة أحرفٍ وعند المحدثين ستّة أصوات، لأنّهم يعدّون الحركة القصيرة حرفًا كما مرّ، كذلك بقيّة الأوزان الصرفيّة.(٥٩)

ولكن ثمة فرق بين القدامى والمحدثين في نظرتهم إلى وزن الكلمة، فالقدماء يزنونها على أصلها من دون النظر إلى الإعلال الطارئ عليها، فوزن (قال) عندهم (فَعَل)، ناظرين إلى أصله الأول (قَوَلَ)(٦٠)، أمّا المحدثون فوزن (قال) عندهم (فال)؛ لأنّهم ينظرون إلى ما آلت إليه الكلمة بعد التغيير. ومثل ذلك (الرجال يدعون) و (النساء يدعون)، فوزن الأولى عند القدماء (يفعون) ووزن الثانية (يفعلن)، أمّا المحدثون فيقولون إنّ وزن الصيغتين كلتيهما هو (يفعلون) وذلك على أساس التزام المنهج الصوتي في الدراسة(٦١) الذي اختطوه لأنفسهم وهو النظر إلى وزن الكلمة على ما هي عليه، لا إلى ما كانت عليه.

ومثل ذلك (قضايا) جمع قضية، و (مطايا) جمع مطية فوزنها عند القدماء (فُعَالل)(٦٢). في حين يرى المحدثون أنّ وزنهما هو (فعَالى)، كعذارى وصحارى ومدارى .(٦٣)

أمّا إذا انتقلنا إلى نظرة القدماء والمحدثين إلى أبواب الفعل الثلاثي والرباعي فنجد أنّ القدماء قد وضعوا ضوابط لهذه الأبواب تعتمد على حركة عين الفعل، وذكروا كل باب

والمعاني التي يخرج إليها[٦٤]، وقد حاول الطيب البكوش من المحدثين في كتابه (التصريف العربي) ان يستقرئ أوزان الفعل الثلاثي والرباعي في عملٍ جماعي يطول الحديث عنه في هذا البحث وخلُصَ إلى أنّ أوزان الفعل يمكن ترتيبها بحسب القلة والكثرة، على النحو الآتي:-

ف (فَعُلَ) المضارع منه (يَفْعُل) دائماً، ويرجع ذلك إلى أنّ (فَعُل) ليس فعلاً بالمعنى الواضح، وإنّما يدل على الاتصاف بصفته كـ (قَبُح يُقبُحُ، كرُمُ يكرُمُ، حَسُنَ يَحسُنُ)، لذلك فهو قليل العدد نسبياً، إذ عددهُ على وجهُ التقريب (٢٩٨) فعلاً.[٦٥]

وأمّا قوله إنّ مضارع مضموم الميم أبداً، فهذا ما أجمع عليه الصرفيون قبله[٦٦]. مع إنّ الطيب البكوش لم يشر إلى ما شذّ منه كتضعيف العين أو كسرها، وأمّا قولهُ إنّها ليست أفعالاً حقيقية فهذه دعوى تنبّه إليها القُدماء، فذكروا إنّ هذا الفعل يدل على سجية ملازمة للفرد حتى صارت جزءاً منه، (كشَرُفَ ولَؤُمَ) وإذا ما نظرنا إلى الفعل كونه يقبل العلامات الخاصة به فهي أفعال، وإذا ما نظرنا إلى الجانب التصريفي للفعل فهي أفعال ايضاً، وكثيرٌ منها يمكن أن توصف بالحدث كـ (طَهُرَ) بعدما كان دنساً و (نظُفَ) بعد ما كان وسخاً وهلّم جراً.

وكل الأفعال في الأبواب الأخرى يمكن أن تكون بمعنى الصفة وليس هذا مقتصراً على ما كان مضموم العين في الماضي والمضارع فحسب.

وأمّا (فَعِل) فقد توصل الطيب البكوش بعد العمل الاحصائي الجماعيّ إلى نتائج يمكن وصفها بأنّها لم تكن خافية على الصرفيّين الأوائل، أو على الأقل يقال فيها أنّها ليست جديرة بالعناية والاهتمام، ويمكن أن نوجز أبرز ما توصّل إليه بما يلي:

إنّ هذا الوزن متوسّط الأهميّة في كمّه فبلغ عدده (١٠١١) فعلًا، وهو خاص بالحالات، وهو متفوّق على (فَعُلَ) الخاص بالصفات.

إنّ بعضَ صيغِ (فَعِلَ) لازمة للصفات مثل (فَرِحَ ـ حَزِنَ ـ بَئِسَ)، وبعضها الآخر متعدٍّ مثل (شَرِبَ ـ عَلِمَ ـ رَكِبَ)، وهذا النوع الثاني أقرب إلى الفعليّة؛ لأنّه يتضمّن معنى الفعل والحركة والمجهود الجسمي أو العقلي، فالفاعل بالنسبة لهذه الطائفة من الأفعال، يقوم بالفعل ويتلقّى الفعل فتعود عليه نتائجه، أو يقوم به لنفسه ولفائدته، وهو ما يجعل (فَعِلَ) وسطًا بين (فَعُلَ) و(فَعَلَ)، فكان أيضًا وسطًا من الأهميّة والكمّية.[٦٧]

فكلّ ما فعله البكوش يمكن أن نطلق عليه بـ (المُعجم الصرفيّ)، وهذا العمل سبقه إليه العربُ القُدامى والمحدثون، بدءًا من سيبويه الذي أفرد في كتابه أبوابًا مستقلّة تحدّث فيها عن أوزان الفعل ومعانيه وصيغه[٦٨]، وانتهاءً بالمعاجم التي خصّها أصحابها لإحصاء الأفعال ومصادرها وصيغها.[٦٩]

وأمّا قوله إنّ هذه الأبواب جميعها مقصورة على السماع، فهو أمرٌ لا يختلف عليه اثنان من الصرفيين، وأمّا ما ذكره من أنّ هذا الوزن (فَعِلَ) يأتي لازمًا ومتعديًا، ودالًا على الصفات، فهذا الكلام لا جديد فيه، جاء في شرح التسهيل للمرادي: ((ولُزومِ (فَعِلَ) أكثر من تعديه، ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة، وللأعراض والألوان وكُبْرُ الأعضاء)).[٧٠]

وذكروا أيضًا ما شذّ من هذا البناء، وما تداخل معه مع (فَعُلَ)، وبالجملة نقول إنّه لم يضِف شيئًا عمّا ذكره الصرفيّون الأوائل، وإنّما كان عمله احصائيًا بعد استقراءٍ وافٍ للأفعال العربية.

وأمّا بناء (فَعَلَ) فيرى البكّوش أنّه أكثر الأفعال عددًا، إذ يبلغ عدده (٢٣٩١) فعلًا؛ لأنّه الفعل الحقيقي الذي يدل غالبًا على العمل والحركة والفعل اطلاقًا، لذلك فهو أكثر تصرّفًا، إذ يعطي ثلاث صيغٍ في المُضارع، والمشكل في هذه الصيغ هي أنّها سماعية، لا تخضع مبدئيًا لقواعد مضبوطة، فالتمييز بين هذه الصيغ الثلاث في الماضي يحصل بفعل المعنى.[٧١]

وليس هذا بجديد، فكلّ ما قاله نصّ عليه الصرفيّون الأوائل، فذكروا أنّه سماعيّ، ويأتي متعديًا ولازمًا، وأمّا ما ذكره بخصوص هذا البناء من أنّه أكثر أنواع الأفعال التي يمكن أن يُطلق عليها معنى الفعل حقيقة، فهذا ما ذكره الصرفيون أيضًا، إذ ذكروا له عشرات المعاني، منها: الجمع، والتفريق، والإعطاء، والمنع، والتحوّل، والاستقرار، والسير، والستر، والتجريد، والرمي، والإصلاح، والتصويت، وغيرها كثير.[٧٢]

إنّ هذه المعاني وغيرها تدلّ صراحة على أنّ الصرفيين الأوائل تنبّهوا على أنّ بناء (فَعَلَ) أكثر من نظيريه، دلالة على معنى الفعل الحقيقي، وخلاصة القول أنّ ما ذكره العلماء المحدثون من تصحيحٍ لمنهج الصرفيين القدماء ليس في محلّه، وأنّهم لم يأتوا بجديد، لا تعصّبًا للموروث العربيّ، وإنّما لتبيان الحقيقة فقط، ولعلّ القارئ الكريم يصل من خلال هذه

المقارنة بنفسه إلى ما وصلنا إليه، أللهم إلا إنّهم اعتمدوا على الجانب الصوتي في تعليق المسائل الصرفية، فهذه العلامة الفارقة بينهم وبين القدماء، والله أعلم بالصواب.

وهكذا يسير البكوش في منهجه الاستقرائي لأبنية الأفعال ومعانيها، فبعدما فرغ من أبنية الفعل الماضي ـ التي أسلفنا إيجازها ـ يعود إلى ما تحتمله عين المضارع، فيرى أنّ (يَفْعُلُ) مضارع (فَعَلَ) يدلّ على الصّفة، و(يَفْعَلُ) مُضارع (فَعِلَ) يدلّ على حالةٍ، والذي ذكره متابعٌ فيه الأقدمين حذو القذة بالقذة، ولم يُزِد شيئًا على ما ذكروه.(٧٣)

أوزان الفعل الرباعي:

للفعل الرباعي وزنٌ واحد هو (فَعْلَلَ) في الماضي، و(يُفَعْلِل) في المضارع، مجردًا لا مزيدًا، قال سيبويه: ((فإذا كان غير مزيدٍ فإنّه لا يكون على مثال (فَعْلَلَ)، ويكون يفعَلُ منه على وزن (يُفعلِلُ))).(٧٤)

وألحقوا به (إفْعَوْعَل) نحو (إعشوشب)، و(إفَعوَّلَ) نحو (إجلوّذَ)، و(آفْعَنلَى) نحو (اسنلّقى)، وافعالّ) نحو (آحمارّ)، و(افعنلل) نحو (اقعنسَسَ).(٧٥)

وزاد المحدثون وزنين آخرين ملحقين به وهما: (فَعْلَنَ)، نحو (عَلْمَنَ)، وذلك إذا كان منهجه علمانيًا، و(مفعَل) نحو (مَذْهَب) و(معجَن)، وقالوا تمترسَ، وتموضع، وتمنطق.(٧٦)

ولا استدراك على القدماء في هذين الوزنين؛ لأنّهما بناءان استعملا حديثًا، ومعانٍ جديدة أملتها عليهم طبيعة الحياة المتطوّرة.

والذي نراه أنّ حملها على باب النعت أولى، من عدّها من أوزان الرّباعي، ذلك إنّ معنى (شَرْعَن) جعله حكمهُ شرعيًا، و(عَلمَن) جعل الدولة علمانيّة، فأنت ترى أنّ هذا الوزن منحوتٌ من أكثر من كلمة.

والله أعلم.

الخاتمة

أمّا بعد فأحمد الله على آلائه، والصلاة والسلام على سيّد أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه، فها نحن نضع اللمسات الأخيرة على هذا البحث الذي نعتقد أنّه خطوة نضعها على طريق من يتصدّى لدراسة مستقلّة لهذا الموضوع، ولا ننكر أنّ موازنة بين ما قدّمه الأوائل من علماء العربيّة، وما توصّل إليه المحدثون أمر من الصعوبة بمكان، فالباحث المنصف عليه أن لا ينظر بعين التقديس الى كل ما قدّمه الأوائل، ولا ينظر بعين النقص إلى ما

اهتدى إليه المحدثون، ولكن يمكن أن نقول بعدما قدمناه إنّ المحدثين لم يستدركوا على الصرفيين القدامى أمرًا ذا بال، وحسبنا أنّا جعلنا القارئ حكمًا على ما توصّلنا إليه من نتائج، ومن أبرزها:

١. إنّ ما توصّل إليه الطّيب البكّوش من أنّ لكلّ باب من الأبواب الصرفيّة دلالات خاصة به، وإنّما يكثر البناء بحسب كثرة معانيه، أمر لم يفت الصرفيين القدماء، فقد ذكروا معانيَ كلّ وزنٍ، وما جاء منه على القياس أو السماع، ثم ذكروا المتعدّي منها واللازم، لا بل عمدوا إلى وضع معجمات خاصّة بالصيغ مُستقلةٍ، أو ضمن مؤلّفاتٍ جامعةٍ كما مرّ بنا.

٢. إنّ ما استدركه المحدثون على القدماء من زيادة في أوزان الرباعي لا يُعدّ استدراكًا عليهم بما تحمله هذه الكلمة من معنى، ذلك أنّ بنائي (فَعْلَن)، و(مَفْعَلَ)، لم يكونا متداولين في لغتهم القديمة، فهي مصطلحات حديثة، نرى أنّ حملها على باب النحت أولى من عدّها من أوزان الرّباعي، ذلك أنّ معنى (شَرْعَنَ) هو جعلُ حكمه شرعيًا، و(عَلْمَنَ) جعل الدولة علمانيّة، فأنت ترى أنّ هذا الوزن منحوت من أكثر من كلمة.

٣. أمّا بخصوص عدِّ الحركات أصواتَ مدٍّ، فقد أشار إلى ذلك القدماء، وقالوا إنّ الحركات الثلاث أبعاض حروف المدّ، حتّى قالوا إنّك إنْ مددتَ الصوت بها صارت أحرف مدّ، وبذلك يكون المحدثون متابعين للقدماء لا مستدركين عليهم.

٤. أمّا فيما يخصّ مفهوم الاشتقاق عندهم، فقد ذكروا أنّ كلَّ كلمة أصل بنفسها، فهذا رأي سبقهم إليه القدماء كما مرّ، ومع ذلك فإنّه مُتخيّل لا يستند إلى حقيقة علميّة، وظلّ الخلاف قائمًا في أصله، إذ لم يتمكّن المحدثون من حسمه.

٥. ذهب المحدثون إلى أنّ فاء الفعل تُبدلُ طاءً إذا جاورت حرفًا مجهورًا، فهذا ممّا أجمع عليه الصرفيّون الأوائل فذكروا أنّ الخفّة والمماثلة الصوتيّة سبب فيما وقع في فاء (افتعل من إبدال).

والله من وراء القصد.

Abstract

Classical Morphology within Modern Critical Criterion

Keywords: morphology, criticism, modern views.

. Prof. Hussein Ibrahim Mubarak (Ph.D.) ***Nawfal Ismael Salih (Ph.D.)***
University of Diyala ***University of Diyala***

College of Education for Human Sciences *College of Education for Human Sciences*

Arabic scientists started to accomplish Arabic Criteria in the writing within different branches of the language to serve the holy Quran. Morphology, which studies word's structure and the changes it takes, was one of the most amazing sciences that reached to a creative theory that persuaded the attention of most modern scientists although they didn't agree on certain classical treatments but they did agree on the basic structural construction of this science.

This research sheds light on the modern viewpoints of certain conclusions reached by the classical scientists like vowel points, imperfectness, derivations and other issues that concern the morphological scale for abridgement as it is a difficult field to discern.

الاحالات

(١) ينظر: أساس البلاغة: ٣٥٣، ولسان العرب (صرف): ٣١٩/٥.
(٢) ينظر: صرف تركيب اللغة العربية: ١٨.
(٣) الكتاب: ٢٤٢/٤.
(٤) ينظر: التصريف الملوكي: ١٣، وشذا العرف: ١٧.
(٥) علم الصرف: د. سميح أبو مقلي: ٧.
(٦) مناهج الصرفيين ومذاهبهم.
(٧) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٥.
(٨) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧.
(٩) ينظر: الخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين: ١٦٨.
(١٠) ينظر: مقاييس اللغة (علّ): ١٢-١٤، ومعجم الصوتيات: ٤٧.
(١١) شرح المفصّل: ٥٤/١٠.
(١٢) ينظر: النحو الوافي: ٥٧١/٤، وتيسير الإعلال والإبدال: ٥، وشذا العرف: ٢٠٠.
(١٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٧٦.
(١٤) ينظر: المنهج الصوتي: ١٦-١٨.
(١٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٨٠/١-٨٥، والمقاصد الشافية: ٣٢٩/١-٣٣٨.
(١٦) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: ٥٠-٥١.
(١٧) ينظر: المنهج الصوتي: ٣٥، ودروس في علم أصوات العربية: ١٤٥.
(١٨) ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة: ١٨٦.
(١٩) ينظر: علم الأصوات اللغوية: ١٠٣، والأصوات اللغويّة: ٣٨.
(٢٠) مفاتيح العلوم: ٣١.
(٢١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٩/١.
(٢٢) المنصف: ٢١٣/١، وينظر: فصول في فقه اللغة: ٣٩٦، والتطور النحوي: ٥٣، وأصوات العربية: ١٦٠.
(٢٣) ينظر: الكتاب: ١٧٦/٤، والمسائل المشكلة (البغداديات): ٤٨٧-٤٨٨.
(٢٤) ينظر: المنهج الصوتي: ٣٢-٣٣.
(٢٥) ينظر: الكتاب:٣٨٨/٤، وشرح التصريف: ٢٩١-٢٩٢.
(٢٦) ينظر: التصريف العربي: ٥٨-٥٩.
(٢٧) ينظر: المنهج الصوتي: ٣٢-٣٣.

(٢٨) ينظر: الممتع: ٩٨.
(٢٩) ينظر: المنهج الصوتي: ٨٩، والتصريف العربي: ٥.
(٣٠) ينظر: التطبيق الصرفي: ٢٨.
(٣١) ينظر: المنهج الصوتي: ١١٥.
(٣٢) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:٢٤.
(٣٣) ينظر: الكتاب:٤/٤٣٣- ٤٣٤، وسر صناعة الاعراب:١/٥٢- ٦٩.
(٣٤) ينظر: المنهج الصوتي:١١٥.
(٣٥) ينظر: مقاييس اللغة: مادة بدل:١/٢١٠.
(٣٦) ينظر: شرح المفصل:٥/٣٧٤.
(٣٧) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة:٣٣٣.
(٣٨) ينظر: من اسرار اللغة:٦٢. والدراسات اللغوية عند العرب:٤٠٧.
(٣٩) ينظر: الكتاب:٤/٢٣٧، وسر صناعة الاعراب:١/٦٢- ٦٣، وشرح الملوكي في التصريف:٢٧.
(٤٠) ينظر: المخصص:١٣/٢٦٧.
(٤١) ينظر: المفصل: ٥٠٥.
(٤٢) ينظر شرح الشافية:٣/١٩٩.
(٤٣) ينظر: الممتع:١/٣١٩.
(٤٤) ينظر الدرس الصوتي في كتاب المحكم:١٨٢- ١٨٣.
(٤٥) ينظر: اللهجات العربية في التراث:١/٣٤٨.
(٤٦) ينظر: ظاهرة المماثلة الصوتية في القراءات القرآنية:٧٦.
(٤٧) ينظر: في اللهجات العربية:١١١، وفقه اللغة العربية:٢٢٦.
(٤٨) الكتاب:٤/٢٣٩، وينظر: المقتضب:١/٢٠١.
(٤٩) ينظر: الأصوات اللغوية:٥٦- ٥٧، والمنهج الصوتي:١٦٨.
(٥٠) المنهج الصوتي:٢١١.
(٥١) ينظر: المصدر نفسه:٧٠.
(٥٢) ينظر: اللهجات العربية:٦٧.
(٥٣) الكتاب:٤/٣٣٤.
(٥٤) ينظر: الانصاف: م/٢٨، ٢٣٥- ٢٤٥، والتبيين:١٤٣.
(٥٥) ينظر: الاشتقاق: عبد الله أمين:١٥٩.
(٥٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١٦٩.
(٥٧) ينظر: فصول في فقه اللغة العربية:٢٩٢.
(٥٨) ينظر: ابنية الصرف في كتاب سيبويه:٨٧، والتطبيق الصرفي:١٠.
(٥٩) المنهج الصوتي:٤٦.
(٦٠) ينظر: الممتع في التصريف: ١٨٢، والمهذب:٣٢.
(٦١) ينظر: المنهج الصوتي:٩٣.
(٦٢) ينظر: الكتاب:٤/٢٥٦.
(٦٣) ينظر: الكتاب: ٣/٦١٠، المنهج الصوتي:١٨١.
(٦٤) ينظر: شرح التسهيل:١/٢٣١.
(٦٥) ينظر: التصريف العربي:٨٤.
(٦٦) ينظر: المفصل:٢٧٧.
(٦٧) ينظر: الكتاب:٢/٢١٥- ٣٤٠.
(٦٨) ينظر: معاجم أبنية الأفعال الصرفية:٦- ١٨.
(٦٩) شرح التسهيل:١/٢٤٦.
(٧٠) ينظر: التصريف العربي:٨٨،٩٧.
(٧١) ينظر: شرح التسهيل:١/٢٥٠- ٢٥١.
(٧٢) ينظر: التصريف العربي:٩٧.
(٧٣) الكتاب:٤/٢٩٩.

(٧٤) ينظر: المصدر نفسه.
(٧٥) ينظر: المنهج الصوتي:٧٥- ٧٦، واللغة العربية معناها ومبناها:١٥٣- ١٦١.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م.
- أساس البلاغة: جار الله الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، (د. ط)، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- الاشتقاق: عبد الله أمين، (د.ط)، القاهرة، ١٩٥٦م.
- الأصوات اللغوية: إبراهيم انيس، ط٤، مطبعة الإنجلو المصرية، ١٩٧١م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العُكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، ط١، الدار اللبنانية، بيروت، ٢٠١١م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: الطيب البكوش، ط٣، المطبعة العربية، تونس، ١٩٩٢م.
- التصريف الملوكي: ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. البدراني زهران، ط١، الشركة المصرية العامّة للنشر، لونجمان، ٢٠٠١م.
- التطبيق الصرفي: د. عبدة الراجحي، ط٢، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٠م.
- التطور النحوي للغة العربية: براجستراسر، أخرجه وصححه: د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- تيسير الاعلال والابدال: عبد العليم إبراهيم، (د.ط)، مكتبة غريب، القاهرة، (د.ت).
- الخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين: أحمد عطية علّو، ٠أطروحة دكتوراه)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤م.

- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري: د. محمد حسين آل ياسين، ط١، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م.
- دراسات وتعليقات في اللغة: د. رمضان عبد التوّاب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، (د.ط)، تونس، ١٩٦٩م.
- سر صناعة الاعراب: ابن جني، تحقيق: مصطفى السقّا وآخرين، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٤م.
- شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، (د.ط)، مكتبة النهضة العربية، بغداد، (د.ت).
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، دار التربية للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: مرادي بن أمّ قاسم، ط١، دار السعد، ٢٠١٠م.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد الصقر، (د.ط)، دار التوفيقية للتراث، (د.ت).
- شرح التصريف: عمر بن ثابت الثماميني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سلمان البعجي، ط١، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.
- شرح المفصل: ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، (د.ط)، المطبعة المنيرية، القاهرة، (د.ت).
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- صرف تركيب اللغة العربية: عبد الرزاق تورابي، ط١، دار توبقال، ٢٠١٥م.
- ظاهرة المماثلة الصوتية في القراءات القرآنية: خالد جواد جاسم العلواني، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٠م.
- علم أصوات العربية: د. محمد جواد النوري، ط١، جامعة القدس المفتوحة، عمان، ١٩٩٧م.

- علم الأصوات اللغوية: مناف مهدي الموسوي، (د.ط)، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، ١٩٩٣م.
- علم الصرف: د. سميح أبو مفلي، ط١، دار البداية، عمّان، الأردن، ٢٠١٠م.
- فصول في فقه اللغة العربيّة: د. رمضان عبد التواب، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.
- فقه اللغة العربية: د. كاصد ياسر الزيدي، (د.ط)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس، (د.ط)، مكتبة الإنجلو المصرية، مطبعة أبناء وهبة حسّان، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- كتاب سيبويه: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- لسان العرب: ابن منظور (ت٧١١هـ)، ط٢، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠١م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمّام حسّان، (د.ط)، دار الثقافة، دار الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
- اللهجات العربية في التراث: أحمد علم الدين الجندي، (د.ط)، الدار العربية للكتاب، طبعة جديدة، ١٩٨٣م.
- اللهجات العربية نشأةً وتطورًا: د. عبد الغفار حامد هلال، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣م.
- المخصص: ابن سيدة (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: إبراهيم جفال، ط١، دار احياء التراث، بيروت، ١٩٩٦م.
- المسائل البغداديات: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، (د.ط)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩٢م.
- معاجم أبنية الأفعال الصرفيّة الحديثة في اللغة العربية ـ دراسة تحليلية: رسل شهاب أحمد، (رسالة ماجستير)، جامعة ديالى، ٢٠١٦م.
- معاجم الصوتيات: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، (د.ط)، العراق، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، مكتبة د. مروان العطية، ٢٠٠٧م.

- مفاتيح العلوم: الخوارزمي (ت٣٨٣هـ)، (د.ط)، القاهرة، ١٩٤٢م.
- المفصّل في صناعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملحم، (د.ط)، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.
- المقتضب: أبو العبّاس المُبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع للهجرة: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية ـ رؤية جديدة في الصرف العربي: د. عبد الصبور شاهين، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- المهذّب في علم الصّرف: د. هاشم طه شلاش، ود. صلاح الفرطوسي، ط١، مطابع بيروت الحديثة، ٢٠١١م.
- النحو الوافي: د. عباس حسن، ط١، مكتبة المهدي، بيروت، ٢٠٠٧م.